

مشاكل الاعتراف والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي

The problems of recognition and accounting measurement of social responsibility according to the financial accounting system

بريحة فاتيح

BERRIHA Fatih

جامعة ورقلة (الجزائر)، fatih2019berriha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/17 تاريخ القبول: 2020/02/22 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى استعراض أهم المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه المهنيين في بيئة الأعمال الجزائرية، عند الاعتراف والقيام بالقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، وخصوصاً ما تعلق بمسألة الاعتراف بالعناصر المكونة للنشاطات الاجتماعية وتقدير قيمتها بشكل كمي يسمح بتقييم الأداء الاجتماعي ككل، باستعمال المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم التوصل إلى أن عملية الاعتراف لا تشكل عائقاً، ولا تلاق نفس المشاكل التي تعترض عملية القياس، وذلك لأنها تتعلق أساساً بطبيعة تلك النشاطات وقابليتها للقياس، إضافة إلى تشابكها وارتباطها بالنشاطات الاقتصادية في مظهرها وبالأطراف الأخرى في غاياتها ونتائجها.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء الاجتماعي، القياس المحاسبي، النشاطات الاجتماعية.

تصنيفات JEL: M14, M41

Abstract:

We aim through this research paper to review the most important problems and difficulties that can face professionals in the Algerian business environment, when recognizing and accounting measurement of social responsibility, especially as it relates to the recognizing of components of social activities and assessing their value in a quantitative manner that allows evaluation of social performance as a whole, Using the descriptive analytical method. And it has been concluded that the

recognition process does not constitute an obstacle, or the same problems encountered in the measurement process are not encountered, this is because it mainly relates to the nature of these activities and their measurability, In addition to its complexity and connection with economic activities in its appearance and with other parties in its goals and results.

Keywords: Social responsibility, social performance, accounting measurement, social activities.

Codes de classification JEL : M14, M41

المؤلف المرسل: بريجة فاتيح، الإيميل: fatih2019berriha@gmail.com

مقدمة:

تواجه الشركات اليوم تحديا كبيرا حيث تمارس عملها في بيئة معقدة ، و سريعة التغير اقتصادياً ، اجتماعياً، سياسياً و تقنياً ، و الموازة مع زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع أصبح لزاما على هاته الشركات أن تغير من نظرتها المقتصرة على ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية فقط ، بل أصبح من المفروض عليها أيضا تحقيق أهدافاً من نوع آخر تعرف بالأهداف الاجتماعية استجابة لمسئوليتها اتجاه المجتمع ، إذ أن استعمالها لموارد المجتمع و ثرواته يحتم عليها المساهمة في الحد من التأثيرات الجانبية الملازمة لاستغلال تلك الموارد على أقل تقدير، إضافة إلى أنها ستكون مطالبة بالإسهام و المشاركة في تنمية محيطها و رفع مستوى معيشة أفرادها و حل مشاكلهم اليومية من باب الاعتراف بالجميل و رد الجميل.

مما عجل بميلاد ما يسمى بالمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية لمعالجة جميع العمليات و ما ينتج منها من عوائد و ما ينجم عنها من تكاليف؛ و التي تهدف إلى إظهار آثار و تصرفات الشركات نحو المجتمع من خلال رصد التكاليف و العوائد الاجتماعية و التي ستحقق الربح الاجتماعي الذي تهدف إليه الشركات؛ و هو بطبيعة الحال يختلف عن ذلك الربح الاقتصادي فهذا الأخير يتضمن المحافظة على الطاقة و الرقابة على مصادرها و الحد من التلوث المحافظة على الثروات الاقتصادية المهددة بالنضوب بالإضافة إلى السعي وراء توظيف أكبر عدد ممكن من الأفراد و ضمان منصب عمل دائم لهم لتحسين مستواهم المعيشي؛ على عكس الأهداف الاقتصادية المعروفة عند الشركات.

و كنتيجة لهذا التطور الملاحظ في الفكر المحاسبي ، تطورت في المقابل المطالبات و زادت الضغوط من طرف الحكومات و المنظمات الاجتماعية من أجل تطوير أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهذا الجانب المهم من نشاط الشركة في تقاريرها المالية السنوية من أجل الحكم على مدى نجاح الشركة في تحقيق الربح الاجتماعي بالموازاة مع الربح الاقتصادي و تقييم أدائها ككل .

لكن عملية الإفصاح هذه بالذات و المعلومات المقدمة في التقارير المالية كمخرجات للمحاسبة على هذا النوع من نشاطات الشركات سيقى مرهوناً بمدى موضوعية و موثوقية عملية قياس تلك الأنشطة الاجتماعية ، و التي تتسم بصعوبة قياسها نظرا لاعتبارات عدة منها : ما يتعلق بعادات الأفراد و طرق تفكيرهم و مستوى طموحاتهم و ما ينتظرونه من الشركة ؛ و منها ما يتعلق بالظروف المحيطة بالشركة سواء كانت البيئية أو الاجتماعية و مدى تأثيرها فيها، و منها ما يتعلق بتغير منظومة القوانين و التشريعات أو التقدم العلمي و التكنولوجي الذين يفرضان متطلبات جديدة يجب الالتزام بها؛ و عليه فإن علاج هاته المشاكل المتعلقة بالقياس سيكون تحديا كبيرا أمام الشركات ، يجب عليها التغلب عليه لمعالجة جميع الحالات الممكن أن تواجهها ، فلا يمكن أن يكون لعملية الإفصاح و محتويات التقارير المالية فائدة تذكر إذا انتفت الموضوعية و الموثوقية على عملية قياس تلك الأنشطة و ما يترتب عنها من عوائد و ما تنتجه من تكاليف ، خصوصا إذا ما كان النظام المحاسبي مازال فنيا لا يتميز بالنضج المطلوب للتعامل مع مثل هذه المستجدات ولا يملك تلك الصلابة التي يعول عليها في مثل هذه المواقف مثل ما هو عليه الحال في بلادنا .

وعليه فإن الباحث سيحاول من خلال هذه الورقة أن يرصد أهم المشاكل الممكن أن تصادف عملية القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية على ضوء ما يفرضه النظام المحاسبي المالي من شروط تنظم العمل المحاسبي ككل و لا سيما تلك الشروط الواجب توفرها في المعلومات المالية المفصح عنها .

إشكالية البحث: ما هي أبرز المشاكل التي تواجه عملية الاعتراف و القياس المحاسبي للأنشطة

الاجتماعية للشركات على ضوء النظام المحاسبي المالي؟

أهداف البحث: نهدف من وراء إنجاز هذه الورقة البحثية إلى :

- التعريف بالحاسبة على المسؤولية الاجتماعية كمفهوم حديث و أهم مبادئها ، فروضها، مجالاتها و أهدافها.

- حصر أهم مشاكل القياس المتعلقة بهذا المفهوم الحديث.

- الكشف عن أهم المشاكل المتوقعة حين الاعتراف و القياس المحاسبي للنشاطات الاجتماعية على ضوء النظام المحاسبي المالي.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة أولا من أنها تحاول توضيح دور القياس المحاسبي كجانب مهم في الحاسبة عموما و في موضوع المسؤولية الاجتماعية على وجه الخصوص بصفته موضوعا حديثا على المستوى المحلي و ما يتخلل ذلك من :

● مشاكل نابعة من جوهر العناصر الخاضعة لعملية القياس المحاسبي تحول دون أدائها لدورها الهام في تحديد قيمة بنود الميزانية.

● شروط يفرضها النظام المحاسبي المالي كإطار قانوني و خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية كمجال نشاط حيوي لمختلف التعاملات الاقتصادية في توجيه عملية القياس و تحديدها أو تخصيصها.

محاور البحث: لقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية على ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: التأصيل العلمي لمفهوم المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية
- المحور الثاني: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.
- المحور الثالث: الاعتراف و القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية على ضوء النظام المحاسبي المالي.

المحور الأول : التأصيل العلمي لمفهوم المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية

أولاً: مفهوم المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

أ. المسؤولية الاجتماعية:

كما هي العادة في كل المصطلحات العلمية نجد أن الأكاديميين و الباحثين حاولوا أن يعطوا تعاريف مختلفة عن بعضها البعض، و هو يرجع أساسا في رأينا الخاص إلى اختلاف المداخل و المقاربات العلمية

التي ينطلق منها كل واحد منهم ، و في تباين التوجهات و الغايات في الأخير ؛ لكن هذا طبعا لا يؤثر في مفهوم أو معنى المصطلح بل يعطيه تنوعا رائعا ، و يزيده زخما و جمالا ؛ و يفتح مساحة من الحرية أمام الدارسين في تبني المفاهيم التي تناسبهم ؛ و هو الشيء الملاحظ في تعريف المسؤولية الاجتماعية فهناك تعاريف كثيرة لها نورد بعضها باختصار في ما يلي :

● عرفها (Drucker) بأنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، و أن هذا الالتزام يتسع

باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع و تباين وجهاتهم.

● و أما من وجهة نظر (Holmos) فهي تمثل التزام منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل

فيه، و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و خلق فرص عمل و حل مشكل الإسكان و المواصلات¹.

● بينما يعرفها روبنسون (ROBINSON) بأنها تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على

الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع.²

● ويعرفها (PRIDE & FERRELL) بأنها التزام المنظمات بتعزيز أثرها الايجابي و

التقليل من تأثيرها السلبي على المجتمع فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق.³

إن التعاريف طبعا ستختلف نوعا ظاهريا بتركيز بعضها على جوانب خاصة من جوانب المفهوم و تركيز البعض الآخر على جوانب أخرى و هذا انطلاقا من الخلفية الفكرية لكل واحد من هؤلاء المنشغلين بالموضوع و ومروا بانتمائه الفكري لمدرسة من المدارس الفكرية و وصولا إلى أهدافه أو رؤيته الشخصية للموضوع و لكن على الإجمال يمكن صياغة تعريف مجمل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها: التزام المؤسسة نحو المجتمع و الذي تعبر بمجموعة الأنشطة و العمليات التي تقوم بالتقليل من آثارها السلبية على أفراد أو التعزيز من دورها الايجابي من أجل تحسين صورتها لدى المجتمع.

ب. المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية :

كما جرت العادة هناك عدة تعاريف لهذا المفهوم عديدة و متنوعة نذكر منها ما يلي :

- عرفتھا الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين على أنها : فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة و مركزها المالي من مدخل اجتماعي و ذلك باعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع ترتبط بفئات أخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من أسس العقد الاجتماعي ، الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات .
 - و عُرِفَتْ على أنها منهج لقياس و توصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن تقييم الأداء الاجتماعي للشركة.⁴
 - وهي كذلك مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس و تحليل الأداء الاجتماعي للشركات و توصيل تلك المعلومات للفئات و الطوائف المختصة بذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات و تقييم الأداء الاجتماعي لتلك الشركات.⁵
 - و هناك من يعتبرها فرعا من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال الشركة و مركزها المالي من مدخل اجتماعي باعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع ترتبط بالفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات.⁶
 - و عرفت أيضا على أنها عملية حصر و قياس و تحليل تكاليف و منافع الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي و الإفصاح عنها في القوائم المالية و التقارير المرفقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات و تقييم الأداء.⁷
- و هي في نظر الباحث المتواضع على ضوء ما سبق من تعاريف : نظام معلومات متكامل يهتم بقياس و تحليل التكاليف و الأنشطة ذات التوجه الاجتماعي للمؤسسات و الإفصاح عنها لمختلف المهتمين لاستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ج. مفاهيم و مصطلحات:

هناك بعض المصطلحات و المفاهيم التي يجب توضيحها مثلاً:⁸

1. التكاليف الاجتماعية: هي التضحية التي يتحملها المجتمع نتيجة مباشرة الشركة لعملياتها الإنتاجية، و هي نفسها قيمة الآثار السلبية الناتجة عن مزاوله نفس الشركة لأنشطتها.
2. العوائد الاجتماعية: و هي الفائدة التي تعود على المجتمع من الموارد المضافة بواسطة الشركة كنتيجة لعملياتها الاجتماعية.
3. الدخل الاجتماعي: يمثل صافي المساهمة الاجتماعية للشركة، و يتم حسابه بالفرق بين المنافع و التكاليف الاجتماعية.
4. الأطراف الاجتماعية المستفيدة: هي المجموعات التي لها علاقات مميزة بالشركة، كالمستهلكين، العاملين، المستثمرين، العملاء، الإدارات المحلية و السلطات.
5. صافي الأصول الاجتماعية: هي كل الموارد التي يحويها محيط الشركة و يمكنها التصرف فيها و يعد ذلك التصرف الذي تنجم عنه آثار سلبية استنفادا و إهلاكا لها ، و الذي تجدر الإشارة إلى أنه يختلف عن الإهلاك العادي للأصول في أنه لا يمكن معه استرجاع الأصل على عكس ما هو عليه الحال في المحاسبة على الأصول المادية و المعنوية و المالية.
6. الإفصاح الاجتماعي: هي العملية التي من خلالها تقوم الشركة بإعلام المجتمع بمختلف أطيافه و ألوانه بالمعلومات المالية المتعلقة بنشاطاتها ذات المضامين و النواحي الاجتماعية.
7. التدقيق و المراجعة الاجتماعية: هي مجموعة من الإجراءات المنظمة و المرتبة و التي تهدف إلى التأكد من قيام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية عبر تفكيك نشاطاتها إلى وحدات يمكن مراقبتها و قياسها و التأكد من صدقيتها.
8. العمليات الاجتماعية: هي عمليات تبادل العوائد الاجتماعية و التكاليف الاجتماعية بين الشركة و المجتمع، و هناك معياران للتفرقة بين نشاطات الشركة الاجتماعية و غيرها من باقي النشاطات ذات الطابع الاقتصادي:⁹
- المعيار الأول: وجود الإلزام القانوني من عدمه، فالأنشطة الاجتماعية هي تلك التي تنفذها الشركة اختياريًا للوفاء بالتزاماتها نحو المجتمع من غير وجود إرغام أو ضغط عليها.

- المعيار الثاني: هو نوع النشاط في حد ذاته فطبيعته هي من يفرض تصنيفه ضمن النشطة الاجتماعية للشركة.

ثانيا: نشأة و تطور المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية :

ظهرت المحاسبة الاجتماعية كجانب مهم يحظى باهتمام الكثيرين في مجال البحث العلمي في فترة السبعينات حين بدأ الكلام يدور و الجدل يخدم على تأثير الشركات و نشاطاتها الاقتصادية على البيئة من جهة و من جهة أخرى على المجتمع عموما ، إلا أن الانطلاقة الكبرى كانت مع بداية التسعينيات و ظهور الجمعيات البيئية و المنظمات الحقوقية المطالبة بتحمل الشركات لمسئولياتها حول التأثير السليبي لنشاطاتها الاقتصادية و ما تسببه من مخاطر على البيئة و الإنسان و دعوتها إلى المساهمة في الحد من هذه التأثيرات السلبية و إيجاد حلول لمختلف المشاكل و الأضرار التي سببتها للحياة البشرية و الاختلالات في الأنظمة الإيكولوجية بصفة عامة.

و كرد فعل لهذه الضغوط الاجتماعية و استجابة لعديد الدعوات الحكومية اتجهت الشركات نحو هذا البعد المهم و الضروري انطلاقا من التزاماتها نحو المجتمع الذي تحتل فيه مكانا بارزا كأحد أهم مكوناته من جهة، و من جهة أخرى باعتباره المجال الحيوي الذي تنشط فيه و تمارس فيه أعمالها و يجب عليها مراعاته و الحفاظ عليه ، و هذا بتبنيها لهذا النوع من المسؤولية و تبنيها لخطط و مشاريع للإسهام في هذا الجانب و الذي سيترب عنه بطبيعة الحال مجموعة من التكاليف و الأعباء و صرف لبعض الموارد مع توقع الحصول على بعض العوائد من ذلك سواء كانت ذات قيمة بالمفهوم الاقتصادي أو لا ؛ الأمر الذي يحتم على المحاسبة كنظام معلومات يرصد كل حركة أو تغيير في الجوانب المالية للمنظمات ، التدخل بحكم تخصصها لتتبع تلك التغيرات و الحركات و تسجيلها و تفقد أثرها ؛ و على العموم فإن ظهور المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية كان متأخرا لارتباطه بتطور المفهوم أساسا في الوسط الاقتصادي و الاجتماعي و تبلوره في الفكر الإنساني ككل .

ثالثا: مبادئها و فروضها :

تشكل مجموعة الفروض و المبادئ لأي علم الإطار المفاهيمي أو التصوري و الذي يعد مجالا حيويا يتم فيه مناقشة المفاهيم وتحديد القواعد و صياغتها، و في ما يلي مجموعة المبادئ و الفروض التي حظيت باتفاق الكثير من الباحثين في هذا المجال من المحاسبة :¹⁰

أ- فرض الوحدة المحاسبية: و يقصد به الشخصية المعنوية للشركة و التي تمنحها الأهلية في تسجيل و إثبات كل العمليات المالية باسمها، و تفرض بذلك سيطرتها و نفوذها على جميع أصولها الموضوعة تحت تصرفها، و تحمل كل التزاماتها التي نجمت عن نشاطاتها المختلفة.

ب- فرض استمرار المشروع : في خضم هذا الفرض يتم إعداد البيانات المحاسبية و صياغة المعلومات المالية و الإفصاح عنها مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشركة مستمرة في نشاطها لمدة طويلة و لو أنها لن تكون دائمة بلا نهاية طبعاً، فيتم على ضوء هذا تقسيم حياتها إلى فترات مالية متساوية لغرض القياس و المقارنة.

ت- فرض الموضوعية: و يقصد بها الحياد و عدم التحيز و الابتعاد عن الذاتية و خصوصا ما تعلق بعمليات القياس لمختلف البنود و التسجيل للبيانات ، بحيث أنه إذا تم إعادة أو مراقبة أي عملية من جهة أخرى تلك التي قامات لا تختلف النتائج بينهما، وهو أمر مهم بالنسبة لهذا النوع من المحاسبة نظرا للتغير الدائم الذي تتميز به البيئة المحيطة بالشركة.

ث- مبدأ التوقيت: و هو فرض منبثق عن فرض الاستمرارية و دعت إليه الحاجة إلى تحديد وقت معين لبدء النشاط و نهايته و قياس ما بينهما من فترة و تحديد وقت لعرض البيانات و الإفصاح عنها.

ج- مبدأ التحقيق: و يقصد به إخضاع جميع البيانات و المعلومات المتدفقة من نظام المحاسبة إلى عملية المراجعة و التدقيق بصفة مستمرة داخليا و على فترات بواسطة المراجعة الخارجية.

ح- مبدأ الأهمية النسبية: وفقا لهذا المبدأ يتم فصل بعض المعلومات المالية المفصح عنها في بنود خاصة أو دمجها مع بعض تبعاً لأهميتها من ناحية قيمتها أو حجمها ومدى حاجة متخذي القرارات إليها.

خ- مبدأ الثبات: يقضي هذا الفرض بأن تحافظ الشركة على تطبيق نفس الطرق المحاسبية على جميع المعاملات التي تقوم بها لضمان تجانس المعلومات المالية الناتجة عن تلك المعاملات ، بالإضافة إلى أن الشركة في حالة ما إذا أرادت أن تغير طريقة أن تفصح عن ذلك و تبين أثره على المعلومات الجديدة الناتجة.

د- مبدأ القياس النقدي: يقضي هذا المبدأ بأن كل المعاملات و المعلومات التي تنتجها الشركة أو تعالجها يجب أن تترجم إلى كميات نقدية ليسهل تحليلها و مناقشتها لكن و في بعض الحالات حين يتعذر ذلك يمكن توضيحه في التقارير المالية على شكل ملاحظات توضيحية في المرافق.

ذ- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: تتطلب عملية تحديد نتيجة عمليات الشركة و نشاطاتها مقابلة مع حصلت عليه من إيرادات و عوائد بما رافق ذلك من نفقات و أعباء أو التكاليف التي تم استنفاذها في سبيل الحصول على الإيرادات.

رابعاً: مجالاتها:

حاول علماء الاجتماع دراسة سلوك الشركة الاجتماعي لغرض التعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، و قد تم التوصل إلى أربعة منها هي كما يلي:¹¹

أ. مجال الموارد الطبيعية و المساهمات البيئية: و تشمل أهم الأنشطة التي تدخل في إطار المحافظة على البيئة ، و الحد من تدهورها بتخفيض نسب تلوث الموارد الحيوية الهامة كالماء و الهواء و التربة بسبب المخلفات الصناعية و إيجاد طرق سليمة للتخلص منها ، و محاولة الاقتصاد في استعمال الموارد الطبيعية خصوصاً الطاقوية منها و التفكير في إيجاد بدائل عنها.

ب. مجال المساهمة العامة: و هو المجال الذي يضم تلك الأنشطة التي من شأنها تحسين معيشة الأفراد و الرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي ككل انطلاقاً من ضمان مناصب عمل مناسبة و دائمة و

ما يتبعها من توفير للرعاية الصحية و وسائل الترفيه و ترقية النشاطات الجموعية على الأصعدة الثقافية و العلاقات البينية بين أفراد المجتمع.

ت. مجال الموارد البشرية: و هو احد المجالات الداخلية و الذي يهتم بشؤون العاملين و تحسين أوضاعهم من خلال ضمان أجور مناسبة و تحقيق عدالة اجتماعية بتوفير برامج تدريبية و تكوينية للرفع من مستواهم و تحقيق تكافؤ الفرص في المكافآت و المنح و الترقيات إلى درجات أعلى.

ث. مجال مساهمات المنتج أو الخدمة: و هذا المجال يتوجه تحديدا إلى مجموعة العملاء و المستهلكين بهدف تحقيق رضاهم عن المنتجات و الخدمات بالدرجة الأولى و ثانيا بضمان علاقة تشاورية لتحسين المنتج و تطويره من خلال ملاحظاتهم و اقتراحاتهم من أجل تعديل و تطوير التصميمات المناسبة لذلك.

خامسا: أهدافها

يمكن تلخيص الأهداف التي تصبو المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة إلى تحقيقها في ما يلي:¹²

- تقييم الأداء الاجتماعي للشركة و ذلك من خلال مقارنة مدى تماشي و اتفاق أهداف الشركة الاستراتيجية و طموحاتها مع أولوياتها الاجتماعية و ما تسعى لتوفيره من مكاسب للمجتمع و الأفراد .
- تحديد و قياس صافي المساهمة الاجتماعية للشركة نحو المجتمع و خصوصا الخارجية منها لمعرفة مدى تأثيرها و مساهمتها في تحسين الحياة العامة للمجتمع .
- الإفصاح عن تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة و تحمل آثار اجتماعية و توصيلها للأطراف المهتمة بأخذ القرارات لترشيدها و تحسينها.
- المساهمة في خلق نظام معلومات متكامل يظهر أهداف الشركة و و سياساتها و برامجها المستقبلية و تقديم أدائها و مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة على وجه خاص.

- تنفيذ نوع من الرقابة الداخلية على سيرورة تنفيذ و تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة من طرف إدارة الشركة و هذا من خلال كمية المعلومات التي توفرها حول هذا الجانب في التقارير المالية الحتامية.
- تسهم كذلك في ما يسمى بنظام الإدارة بالأهداف و هذا بالربط بين الموازنات التخطيطية و بين مراكز المسؤولية و مستوياتها و هذا بعقد المقارنة بين الأهداف المسطرة و بين ما تم التوصل إليه من نتائج.
- تسمح بتقييم كل مستوى من مستويات الإدارة و الهياكل التنظيمية على حدى من خلال مستوى تحقيقها للأهداف المسطرة و إعطاء صورة شاملة على درجة النجاح لمختلف مراكز المسؤولية و القرار في الشركة ككل.

المحور الثاني: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

من بين أكبر المشاكل التي تواجه المحاسبة ككل و ليس هذا النوع محل الدراسة فقط ، هو عملية إخضاع مختلف البنود و البيانات المحاسبية إلى عملية القياس الكمي ، و تحديد قيمة نقدية لها يمكن الاعتماد عليها و تقييمها كمعلومة مالية صادقة و موضوعية و ملائمة لمتخذي القرار مهما كان مستواهم القيادي في الشركة أو خلفيتهم الاقتصادية نحوها؛ و الذي سنحاول معالجته في هذا المحور.

أولاً - مفهوم القياس: تعددت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم بالإسهاب نظرا لأهميته كما أسلفنا من قبل و سوف نورد أبرزها في ما يلي: ¹³

- عرفته لجنة المعايير المحاسبية الدولية على أنه: عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية و الذي يتطلب اختيار أساس معين للقياس.
- و عرفه Campel على أنه مقابلة الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها و ذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- بينما عرفه كل من مطر و السويطي بأنه: عملية مقابلة يتم من خلالها مقابلة خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، بشيء معين هو الحدث الاقتصادي ، يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي.
 - و عرفته جمعية المحاسبين الأمريكيين بأنه: مقابلة الأعداد بأحداث المشروع الماضية و الجارية و المستقبلية و ذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية و بموجب قواعد محددة.
- مما سبق يظهر أن تعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين هو الأكثر بساطة و تعبيراً عن فحوى العملية و الهدف منها ، فالقصد من وراء العملية إيجاد تعبير كمي صادق و موضوعي عن الأحداث الاقتصادية التي تقع في المؤسسة عبر الزمن و رصد التغيرات التي تحصل على قيم البنود و ترجمتها إلى أعداد و قيم نقدية متفق عليها م مقبولة لدى الجميع لتصبح مفيدة في عقد المقارنات و اتخاذ القرارات الإدارية.

ثانياً: مفهوم القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

- يقصد بالقياس الاجتماعي إخضاع الأداء الاجتماعي للشركة للقياس الكمي لمختلف التكاليف و العوائد الاجتماعية في صورة مالية إن أمكن أو وصفية على الأقل من أجل الاستفادة منها بما يعود بالفائدة على الطوائف الاجتماعية المختلفة المهتمة و المعنية بالعملية.¹⁴
- و هو كذلك تعبير نقدي عن الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي ، و تحديد آثارها على القوائم المالية بالاستناد الى معلومات تاريخية وفقاً لمبادئ المحاسبة التشريعية و الاجتماعية.¹⁵
- و يقصد القياس المحاسبي للعمليات الاجتماعية كذلك تحديد أسعار التكاليف و العوائد الاجتماعية وفق معايير محددة للتسعير .¹⁶

و يمكن القول عموماً بأنها عملية تحديد أو تعبير نقدي أو كمي عن حجم العمليات الاجتماعية التي قامت بها الشركة أو وصفي في بعض الأحيان من أجل قياس مدى تأثيرها في المجتمع و البيئة المحيطة بها.

ثالثاً: مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

إن ما يصعبُ من عملية قياس الأداء الاجتماعي للشركة هو عدم اتفاق الباحثين و الأكاديميين في الأدب المحاسبي حول تعريف محدد لمكونات هذا المفهوم مثل التكاليف و العوائد الاجتماعية مما ينعكس على عملية القياس و يخلق لها مشاكل عدة و صعوبات جمة نذكر منها:

أ. **مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية:** ينبع المشكل أساس كما ذكرنا أعلاه في تفسير ماهية هاته التكاليف لتبني مفهوم واحد متفق عليه فهناك من يرى بأنها تتمثل في الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة الشركة لنشاطها ، في حين يرى آخرون أنها تلك الأعباء المالية التي تتحملها الشركة دون دافع من أو ضرورة تتطلبها نشاطاتها الاعتيادية أو رغبة في الحصول على عوائد مالية من خلال ذلك بل يتم إنفاقها و تحملها نتيجة لالتزام الشركة ببعض المسؤوليات و التي تفرضها قوانين حكومية .¹⁷

ب. **مشكلة قياس العوائد الاجتماعية :** إن كانت مشكلة التكاليف في المفهوم فإن مشكلة العوائد تشعب إلى عدة روافد و فروع و تأخذ أبعادا كثيرة ، لأن المستفيدين من تلك العوائد يختلفون و يتعدون من داخل و خارج الشركة ، كما قد يكونون معا ؛ بالإضافة إلى أن العديد من تلك العوائد يتعذر قياسه نظرا لعدم قابليته للتكميم و التمثيل النقدي كتلك العوائد التي تظهر على شكل سلوكيات و تصرفات تسهم في تحسين انطباعات الأشخاص أو تبعث فيهم الراحة و الطمأنينة.

ت. **مشكلة خلق معايير اجتماعية لملاءمة القياس المحاسبي:** يواجه المحاسبون في عملية القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للشركة منها ما يتعلق أساس بالفصل بين التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية بسبب التشابك الحاصل بين مختلف الأنشطة، و عليه و لاستبعاد الذاتية و التقرب أكثر من الموضوعية و جب على القائمين على هذا العلم وضع معايير يمكنها الفصل في هذا الشأن و قد كان لجمعية المحاسبين الأمريكيين السابق في ذلك حيث وضعت مجموعة من المعايير نذكرها في ما يلي:¹⁸

1. **معيار الصلاحية:** أي أن ترتبط البيانات و المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بالهدف من استخدامها و أن تعكس الأثر المطلوب منها و من قياسها بالنسبة للأطراف المستفيدة منها.
2. **معيار السببية:** و يكمن في ضرورة بيان أسباب تحقق الأهداف الاجتماعية من عدمه حتى يمكن إقناع الجميع بكل التغيرات و الاختلافات و إشباع حاجة طالبي المعلومات الملحة حول معرفة النتائج.
3. **معيار الخلو من التمييز:** يحث هذا المعيار على ضرورة التحلي بالموضوعية و الابتعاد قدر الإمكان على التحيز و الذاتية حين إعداد البيانات المحاسبية و الإفصاح عن المعلومات المالية
4. **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** و هو قريب جدا من مفهوم التكلفة التاريخية المتعارف عنه في الأوساط المحاسبية، و يكتسي أهمية كبيرة في حلة قياس الأداء الاجتماعي لما يتوفر فيه من موضوعية و قابلية للمقارنة رغم الانتقادات الموجهة له في ما يخص ملائمة القياسات التي تنتج عنه بمرور الزمن.
5. **معيار العائد الاجتماعي:** و يمكن أن يستبدل بمبدأ تحقيق الإيراد لأنه يمكن أن يشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي و الكمي و لا يمكن الحصول على سعر لها في السوق.
6. **معيار مقابلة العوائد بالتكاليف المسببة لها:** و هو شبيه بمبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات، و يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط تحت كل مجال من مجالات الحاسبة الاجتماعية بالتكاليف التي أنتجت هذا العائد .

المحور الثالث: الاعتراف و القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية على ضوء النظام المحاسبي المالي.

شغلت عمليتا الاعتراف والقياس المحاسبي حيزا كبيرا من النقاش وأسالتنا الكثير من الخبر في الأدبيات المحاسبية خلال جميع مراحل تطور المحاسبة ، وهذا لما تكتسيه العملية الأولى من أهمية بالغة في تحديد شروط إدراج البنود ضمن حسابات الشركات، و لما تقدمه الثانية من ترجمة قيمة البنود، و التعبير عنها بكميات نقدية تسمح بمقارنة بعضها ببعض و تعطي بذلك معلومات مالية مفيدة لجميع المهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة؛ و يزداد هذا النقاش حدة كلما اتجهنا نحو موضوع المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية بسبب حداثة الموضوع من جهة و من جهة أخرى نظرا لطبيعة الأداء الاجتماعي و مكوناته التي تتسم بصعوبة قياسها تارة و بعدم قابليتها لهذا القياس تارة أخرى.

و سنحاول في هذا المحور التطرق للعمليتين على ضوء ما جاء به النظام المالي المحاسبي الجزائري في هذا المجال، و ذلك لرصد أهم المشاكل و المعوقات الممكنة مواجهتها عند الخوض في هذا المجال الحيوي من المحاسبة.

أولاً: مشاكل الاعتراف بالأداء الاجتماعي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

من المنطقي قبل الكلام عن مسألة قياس الأداء الاجتماعي للشركات و الخوض في مناقشة ما يمكن أن يعترض ذلك من صعوبات و عوائق في هذا المجال و في تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية عموماً، لا بد من مناقشة قضية هامة ألا و هي هل تخضع أو تحقق شروط الاعتراف بها و إدراجها في حسابات المؤسسة .

و باستعراض ما نص عليه القانون نجد أن المشرع اشترط لإدراج أي عنصر من الأصول أو الخصوم المنتجات أو الأعباء شرطين أساسيين هما:

- أن يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان.
- للعنصر قيمة أو كلفة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

بالنسبة للشرط الأول و هو احتمال وجود المنفعة الاقتصادية التي تؤول إلى الكيان (الشركة)، فإن هذا أمر يمكن تبريره بسهولة ، فالعمليات الاجتماعية في مجملها و التي تضم نشاطات عدة ، تهدف إلى تعزيز مكانة الشركة و الحفاظ عليها بتحملها لمختلف التزاماتها الاجتماعية نحو محيطها و هو ما سيساعد في إمكانية استفادتها من إعفاءات من بعض الرسوم و الضرائب التي عادة ما تفرض في مجال الحفاظ على البيئة ، أو بعض التحفيزات الجبائية و الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الحكومات للشركات المتميزة في هذا المجال على المستوى المحلي أو الدولي، بل قد تعدى الأمر في بعض الحالات إلى منح امتيازات اقتصادية و إجراء تصنيفات مبنية على الالتزام في هذا الجانب الحيوي تصل أحيانا إلى الإقصاء من دخول بعض الأسواق أو الحصول على تعاقدات و صفقات مهمة جدا و هذا واضح جدا و جلي في دفاتر الشروط و الاتفاقيات التجارية ، فلا يكاد يخلو دفتر شروط أو اتفاقية تجارية من بنود و شروط تلزم هاته الشركات الطالبة للتعاقد على تحمل مسؤوليتها نحو البيئة و المجتمع و تقديم المستندات و الوثائق التي تبرر و تظهر مدى التزامها و حصيلة إنفاقها على هذا البعد المهم.

هذا بالإضافة إلى ما تجنيه من أرباح في حالة تقديمها لمنتجات و خدمات تراعي جوانب التلوث و الإضرار بصحة الأفراد و الحلول التي تقدمها في مجال الاقتصاد في الطاقة و الموارد الحيوية الآيلة للنضوب. فهذه التحفيزات و الامتيازات من جهة و تلك القيود و الالتزامات في الجهة المقابلة، و التي تؤثر لا محالة مباشرة على حصول الشركة على منافع اقتصادية و أرباح أو يمكن أن تحرمها منها ، يجعل ذلك الارتباط الذي اشترطه المشرع بين إدراج البند في حسابات الكيان و المنافع الاقتصادية المتولدة منه أو إليه قويا جدا و متينا بالقدر الكافي و ظاهرا للعيان ، لا يحتاج ربما حتى للتعليل و البرهان عليه .

إضافة إلى أنه قد أشار في الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات في الفقرة 121.4 من ذات القانون إلى أنه : تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة و الأمن كما لو كانت تثبتات عينية إذا كانت تسمح للكيان من رفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إلى ما كان يمكن الحصول عليه حالة عدم اكتسابها؛ أي أن المشرع أقر بوجود الاعتراف بالأصول ذات العلاقة بالبيئة و الأمن أي ذات الطبيعة الاجتماعية اذا كان من الممكن أن تحقق أرباحا.

أما بالنسبة للشرط الثاني و المتعلق بقابلية العنصر للقياس أو تمتعه بتكلفة أو قيمة قابلة للقياس بصورة صادقة و موضوعية فهذا يحتاج إلى بعض التفصيل و التحليل فهو ليس بتلك الدرجة من الوضوح كما هو عليه الحال بالنسبة للشرط الأول؛ إذ أن عناصر و مكونات النشاطات الاجتماعية تتباين في هاته الخاصة بالذات و المتعلقة بقابلية القياس إلى صنفين فهناك ما هو واضح المعالم و سهل لتطبيق التعبير النقدي و التقدير الكمي و لا يحتاج إلى كثير جهد مثلما هو الحال مثلاً في ما يتعلق بالمصاريف المتحملة من طرف الشركة في سبيل مكافحة التلوث الناجم عن بعض مخلفاتها الصناعية ، أو المصاريف المتحملة في علاج بعض حالات الأمراض المزمنة أو المستعصية لعمال الشركة أو بعض الأفراد المحيطين بها فهنا هذه المصاريف ستدخل مباشرة تحت بند التكاليف الاجتماعية بقيمتها الحقيقية المثبتة في فواتير العلاج و يسهل ربطها بحسابات الشركة و قبولها دون مشكل يذكر لتوفر الوثائق الثبوتية التي يشترطها النظام المحاسبي المالي في عملية تسجيل النفقات و الإيرادات.

لكن و في نفس الحالة ذاتها لا يمكن تقدير العائد الاجتماعي أو الربح الذي ستجنيه الشركة من وراء التكاليف التي تحملتها في مكافحة التلوث بصورة مباشرة و دقيقة مثلما قدرت تكاليف العملية ، بل و ستجد صعوبة أكبر في تقدير قيمة الرضا و الارتياح الذي أحس به الأفراد و الجماعات المحيطون بمنطقة نشاطها حتى و لو وجدت تجاوبا منهم لما قامت به و انطباعاً حسناً على ذلك، و هذا لأنها لا تستطيع تقدير القيمة الحقيقية لهذا العائد أو الإيراد و تجد نفسها عاجزة أمام مبدأ تحقيق الإيراد و الذي لن يسمح بتسجيله.

ثانياً: مشاكل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

تنبع المشاكل المتعلقة بالقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للشركات على ضوء النظام المالي المحاسبي أساس من أمور عديدة هي:

1. طبيعة العمليات الاجتماعية: فهناك من النشاطات الاجتماعية ما هو حسي و لا يمكن قياسه

من الأساس كدرجة الرضا العام لدى أفراد المجتمع على نشاطات الشركة الاجتماعية ؛ و لصعوبة

توفر تعبير كمي يمكن أن يعبر عن قيمته و تعجز التقديرات و المعدلات و الحسابات المبسطة

عن إعطاء قيمة تقريبية معقولة للحسابات المفصلة الضرورية لتحديد قيمته المنفعية كما نص عليها القانون من خلال الفقرة 112.6 من ذات القانون.

2. صعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية : و هي مشكلة حقيقية يعاني منها

الممارسون للمحاسبة نظرا لوجود تشابك كبير بين أنشطة الشركة مما يحدث بعض الغموض في تفسير نتائجها ومخرجاتها بينهم فمثلا تكاليف البحث والتطوير أو زيادة درجة الأمان في منتج ما على سبيل المثال ، يمكن النظر إليها على أنها من التكاليف الاجتماعية اللازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع لدى العملاء ، إلا أنه يمكن اعتبارها من وجهة نظر أخرى تكاليف اقتصادية لازمة للرفع من جودة المنتج وزيادة تنافسيته ورفع نصيبه من سوق المبيعات.

3. عدم وجود سوق: إن النظام المحاسبي المالي ينح الفرصة للممارسين والشركات بصفة عامة

لتقييم البنود وعناصر الميزانية عموما في حالة عجز طريقة التكلفة التاريخية عن إعطاء قيمة ملائمة لعملية القياس أن يعتمدوا مثلا على القيمة العادلة والتي تعتمد أساسا في حد ذاتها على وجود سوق نشط و حر يضم متعاملين على درجة كبيرة من الوعي والمعرفة ، وهذا ما لا يمكن توفره في حالة المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية أولا لعدم تجانس المتعاملين ، إذ العمليات الاجتماعية أصلا تقوم بين الشركة والمجتمع بمختلف مكوناته العديدة والمتنوعة ، إضافة إلى انعدام معايير للتسعير وتحديد القيم النقدية لمختلف العناصر مما يسهم في زيادة عنصر الذاتية والتحيز على عملية القياس.

4. عدم ارتباط بعض البنود بالشركة: وهذا يظهر أساسا في حالة العوائد أو الإيرادات الاجتماعية

إذ أن معظمها يتحقق لأطراف أخرى وتعود منفعته على غير الشركة سواء كانت تلك الأطراف داخلية كالعاملين أو خارجية كالعملاء وأفراد المجتمع، ففي هذه الحالة حتى ولو تمكنت الشركة من قياس درجة المنفعة والتعبير عنها نقديا بصورة موضوعية وصادقة فإنها لا تستطيع تسجيلها لكونها لا تخصها ولا ترتبط بها.

5. تعارض العمليات الاجتماعية مع بعض المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون:

و مثال ذلك في مبدأ الحيطة و الحذر الذي ينص على عدم تسجيل الإيرادات و الاعتراف بها إلا إذا كانت مؤكدة و هو الملاحظ في حالة العوائد الاجتماعية فجزء منها حسي لا يمكن التأكد من تحققه فعلا و حقيقة نظرا لغياب القدرة على القياس أو لارتباطه بأطراف أخرى؛ إضافة على مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات و الذي يحول دون تطبيقه تعلق بعض الإيرادات بأطراف أخرى داخلية أو خارجية غير الشركة في حد ذاتها مما يجعل بعض التكاليف معلقة لا يمكن تحميلها و لا مقابلتها على الإيرادات المرافقة لها و بالتالي المساس كذلك بمبدأ المصدقية و الموضوعية من جهة أخرى.

الخاتمة :

1. النتائج: من خلال هذه الدراسة البسيطة و المختصرة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن المشاكل التي قد تسجل في عملية القياس المحاسبي للعمليات الاجتماعية تتعلق أساسا بطبيعة تلك النشاطات و قابليتها للقياس قبل تعلقها بمدى موضوعية عملية القياس و القائمين عليهم و درجة تميزهم من عدمها.
- أن طبيعة العمليات الاجتماعية و تشابكها و ارتباطها بالنشاطات الاقتصادية في مظهرها وبالأطراف الأخرى غير الشركة في غاياتها و نتائجها زاد من صعوبة قياسها و اعتمادها كإيرادات ترجع منفعتها للشركة.
- أن شروط التي وضعها النظام المحاسبي المالي للاعتراف بمختلف البنود لا تتعارض مع صفات البنود الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
- أن المشكل الأساسي في محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو أن الإيرادات الاجتماعية لا تؤول كلها أو في معظمها إلى الشركة بصفة مباشرة و محسوسة ، مما يسبب حالة من التعارض مع بعض المبادئ و الفروض المحاسبية بالإضافة إلى أنها لا تتمتع في الكثير من الأحيان بصفة القابلة

للقياس مما يضعف من موقفها أمام الشروط الموضوعية لعملية القياس من ناحية ، و المطلوبة في المعلومات المالية المصنف عنها في التقارير المالية الختامية من ناحية أخرى.

2.التوصيات: و على ضوء النتائج المستخلصة يمكن طرح بعض التوصيات في ما يلي:

- وضع بعض المعايير في مجال تحديد نوعية النشاطات الاجتماعية و التي من خلالها يتم رفع اللبس عن تشابها و اشتباكها بالنشاطات الاقتصادية و وضع حد للتفسيرات و الاجتهادات الشخصية.
- وضع معايير للتسعير و تعيين طرق و وسائل مناسبة لتحديد قيم بعض النشاطات التي تتسم بالحسية و عدم القابلية للقياس ، للمساهمة في زيادة حالات الموضوعية والمصدقية في عملية القياس.
- إثراء القانون بمواد إضافية و تعديل بعض من تلك الموجودة لتسهيل ولوج هذا الفرع و غيره من فروع المحاسبة الحديثة لمواكبة الاقتصاديات الحديثة في العالم.

الهوامش:

¹ سعيد محمد جلال. (2017). تطور الفكر المحاسبي المعاصر. الاسكندرية مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص 152.

² أمينة شباح. (2009). واقع و أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. شهادة ليسانس . بسكرة، الجزائر. ص 37

³ أمينة شباح. (2009). واقع و أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. شهادة ليسانس . بسكرة، الجزائر. ص 37

⁴ سلامة نبيل. (1999). بحوث في المحاسبة و المراجعة الاجتماعية . بور سعيد مصر: مكتبة الجلاء الحديثة. ص 17

- ⁵الصبان محمد عبد السلام. (1987). المحاسبة الاجتماعية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية ، العدد الأول ص 33
- ⁶سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور. (2006). محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. المؤتمر الدولي للتحديات المعاصرة للإدارة العربية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية ، جامعة الدول العربية، ص 19.
- ⁷عبد الزهرة عطية الأسدي و أشرف عبد ربه أحمد. (2017). مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحية. مجلة جامعة ذي قار، ص62.
- ⁸خالد صبحي حبيب. (2011). مدى الادراك لأهمية المحاسبة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة . غزة، فلسطين: كلية التجارة، ص 19.
- ⁹زماو محمد حسام. (2002). القياس و الافصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير غير منشورة، ص 89.
- ¹⁰محمد مطر. (2004). الإطار النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس، العرض و الإفصاح . عمان: دار وائل للنشر، ص36 .
- ¹¹حنان رضوان. (2003). بدائل القياس المحاسبي المعاصر . عمان الأردن: دار وائل للنشر، ص 256 .
- ¹² Toms. (2002). Firm Ressources , Quality Signals and enviremental reputation:some united Kingdom evidence .British Accounting Review,P 201
- ¹³خالد صبحي حبيب. (2011). مدى الادراك لأهمية المحاسبة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة . غزة، فلسطين: كلية التجارة، ص 36.
- ¹⁴محمد الفيومي محمد. (2000). قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة. الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص128.
- ¹⁵العليمات نوفان حامد محمد. (2010). القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها في القوائم المالية الختامية. أطروحة دكتوراة . دمشق، سوريا: جامعة دمشق، ص 39.

¹⁶ عبد الوهاب نصر علي. (2008). مشكلات و حنخالات محاسبية. عمان الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع، ص 263.

¹⁷ العليمات نوفان حامد محمد. (2010). القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها في القوائم المالية الختامية. أطروحة دكتوراة . دمشق، سوريا: جامعة دمشق، ص 65.

¹⁸ السيد الشحات خضر. (1988). تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحفية في مصر. القاهرة، مصر: مجلة الإدارة، ص 77.